



## المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



البند 9 من جدول الأعمال المؤقت
الدورة السادسة للجهاز الرئاسي
روما، إيطاليا، 5-9 أكتوبر/تشرين الأول 2015
تقرير بشأن استراتيجية التمويل

### موجز

تطلب هذه الوثيقة توجيهات الجهاز الرئاسي بشأن تنفيذ استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية. وقد اعتمد الجهاز الرئاسي هذه الاستراتيجية خلال دورته الأولى، ولم تخضع لأي مراجعة منذ ذلك الحين. قد يرغب الجهاز الرئاسي في الأخذ في الاعتبار التوصيات التي قدّمها مجموعة العمل المفتوحة العضوية المتخصصة المعنية بتعزيز سير النظام المتعدد الأطراف، والتي تتصل بتعزيز سير استراتيجية التمويل، من أجل تنظيم العمل خلال فترة السنتين القادمة.

وخلال فترة السنتين الحالية، تمّ إنجاز دورة المشاريع الثانية لصندوق تقاسم المنافع، وأطلقت دورة المشاريع الثالثة، بما يؤدي إلى حافظة جديدة من المشاريع جرت الموافقة عليها وباتت قيد التنفيذ. وسوف يتعيّن على الجهاز الرئاسي أن يوفر، في دورته الحالية، التوجيهات بشأن التدابير الآيلة إلى إطلاق الجولة الرابعة من دورة التمويل.

### التوجيهات المطلوبة

إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى استعراض واعتماد عناصر مشروع قرار واردة في المرفق لهذه الوثيقة.

## أولاً - مقدمة

1- لطالما وفرّ الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية، منذ اجتماعه الأول، توجيهات منتظمة بشأن تنفيذ استراتيجية التمويل<sup>1</sup> التي تشكل إحدى الآليات العملية الرئيسية في المعاهدة. وتوفّر هذه الوثيقة موجزاً لتطورات السياسات التي حصلت خلال فترة السنتين والمتصلة بتنفيذ استراتيجية التمويل. وقد تمّ إعداد مشروع القرار بالاستناد إلى هذه التطورات في السياسات، إضافةً إلى عدد من وثائق المعلومات، الواردة أدناه، لتوفير مزيد من المعلومات الأساسية للجهاز الرئاسي.

2- وقد اعتمد الجهاز الرئاسي في دورته الأولى استراتيجية التمويل التي تسعى إلى استقطاب موارد مالية من جميع المصادر الممكنة، من خلال القرار 2006/1<sup>2</sup>. ويرد وصف المصادر المحتملة للموارد المالية في الجزء 2 من استراتيجية التمويل. كذلك، تركز هذه الوثيقة على صندوق تقاسم المنافع الذي يمثل آلية استراتيجية التمويل التي تحفظ الأموال تحت الرقابة المباشرة للجهاز الرئاسي. وأما الوثائق الأخرى المتاحة للجهاز الرئاسي، فهي تتناول آليات وصناديق وهيئات دولية أخرى ذات الصلة.

3- وتوفر الوثيقة بعنوان تقرير من الصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي<sup>3</sup>، آخر المعلومات عن الأنشطة خلال فترة السنتين وفقاً لما أعدّه الصندوق الاستئماني ومشروع القرار بشأن توجيهات سياساتية لهذا العنصر الأساسي في استراتيجية التمويل، لينظر فيها الجهاز الرئاسي.

4- وتشير الوثيقة بعنوان تقرير بشأن التعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي<sup>4</sup> إلى القرار الصادر عن الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي حول المرفق العالمي للبيئة من أجل تعزيز التآزر في البرامج بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. وتطلب في هذا السياق من المكتب، وبدعم من الأمانة، وضع عناصر مشورة لمرفق البيئة العالمي في ما يخص تمويل أهداف المعاهدة وأولوياتها، بما يتسق مع ولايات المرفق. كذلك، قُدمت آخر المعلومات عن التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في وثائق الدورة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عملاً بالمادة 18 من المعاهدة، تتعهد الأطراف المتعاقدة بتنفيذ استراتيجية تمويل لتنفيذ المعاهدة. الهدف من استراتيجية التمويل هو أن تعزز توافر إتاحة الموارد المالية وشفافيتها وكفاءتها وفعاليتها لتنفيذ الأنشطة التي نصّت عليها المعاهدة. وبغية تأمين التمويل الكافي للأنشطة والخطط والبرامج ذات الأولوية، يتعين على الجهاز الرئاسي أن يضع هدفاً دورياً لمثل هذا التمويل.

<sup>2</sup> على الرغم من ذلك لم تُستكمل استراتيجية التمويل. واعتمد الجهاز الرئاسي أربعة ملاحق عالقة. وهذه الملاحق الأربعة لاستراتيجية التمويل هي التالي:

- الملحق 1: أولويات لاستخدام الموارد بموجب استراتيجية التمويل
- الملحق 2: معايير الأهلية لاستخدام الموارد الخاضعة للرقابة المباشرة للجهاز الرئاسي
- الملحق 3: الإجراءات التشغيلية لاستخدام الموارد الخاضعة للرقابة المباشرة للجهاز الرئاسي
- الملحق 4: معلومات ومتطلبات الإبلاغ بموجب استراتيجية التمويل

للحصول على مزيد من المعلومات الأساسية بشأن استراتيجية التمويل:

[ftp://ftp.fao.org/ag/agg/plantreaty/publi/funding\\_strategy\\_compilation\\_en.pdf](ftp://ftp.fao.org/ag/agg/plantreaty/publi/funding_strategy_compilation_en.pdf)

<sup>3</sup> الوثيقة IT/GB-6/15/16.

<sup>4</sup> الوثيقة IT/GB-6/15/15.

<sup>5</sup> الوثيقة IT/GB-6/15/21.

5- يشكل صندوق تقاسم المنافع عنصراً في كلّ من النظام المتعدد الأطراف للحصول على المنافع وتقاسمها واستراتيجية تمويل المعاهدة، ويتضمن موارد تخضع للرقابة المباشرة للجهاز الرئاسي. وتنصّ استراتيجية التمويل، بموجب الجزء الرابع، كما اعتمدها الجهاز الرئاسي في اجتماعه الأول، على أن الموارد الخاضعة للرقابة المباشرة للجهاز الرئاسي تتضمن:

- الموارد المالية نتيجة تقاسم المنافع الناشئة عن تسويق الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة طبقاً للمادة 13-2(د) من المعاهدة؛
- المساهمات الطوعية من الأطراف المتعاقدة؛ القطاع الخاص مع مراعاة أحكام المادة 13، المنظمات غير الحكومية ومصادر أخرى.

6- بدأ صندوق تقاسم المنافع عملياته عام 2009. ومنذ ذلك الحين، تمتّ تعبئة أكثر من 23 مليون دولار أمريكي للصندوق من خلال أكثر من 61 مشروعاً تستهدف 55 طرفاً متعاقداً هي من البلدان النامية. وخلال فترة السنتين، تلقى المكتب على نحو منتظم تقارير مرحلية بشأن تنفيذ دورة المشاريع لصندوق تقاسم المنافع. وتوفر وثيقة المعلومات بعنوان *تقرير بشأن تنفيذ دورة المشاريع لصندوق تقاسم المنافع منذ انعقاد الدورة الخامسة للجهاز الرئاسي* تقريراً مرحلياً عن الأنشطة خلال فترة السنتين للجهاز الرئاسي.

7- وقد وفرّ الجهاز الرئاسي توجيهات منتظمة بشأن تعبئة الأموال لصندوق تقاسم المنافع. ويهدف حشد دعم الجهات المانحة للأنشطة في إطار الصندوق، رحّب الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة *بالخطة الاستراتيجية* لتنفيذ *استراتيجية التمويل من جانب صندوق تقاسم المنافع*، واتفق على أنها سوف تشكل القاعدة بالنسبة إلى الأمانة والأطراف المتعاقدة من أجل تنفيذ الصندوق.

8- وأشار الجهاز الرئاسي بقلق، في دورته الأخيرة، ومن خلال القرار 2013/2<sup>6</sup>، إلى أن نقصاً كبيراً في التمويل تراكم في ما يخصّ الغايات المحددة في *الخطة الاستراتيجية*. ويهدف معالجة هذا النقص وتعزيز جوانب أخرى في تنفيذ المعاهدة، قرّر الجهاز الرئاسي (1) مواصلة جهوده وخطته الحالية لتعبئة الموارد من المساهمات الطوعية، وتأمين استدامة دخل فوري لصندوق تقاسم المنافع، كأولوية<sup>7</sup>؛ (2) إقامة مجموعة عمل مفتوحة العضوية متخصصة لتعزيز سير النظام المتعدد الأطراف (مجموعة العمل) تهدف، من بين أمور أخرى، إلى زيادة المدفوعات والمساهمات المرتكزة على المستخدمين في صندوق تقاسم المنافع بصورة مستدامة ويمكن توقعها في الأجل الطويل<sup>8</sup>.

<sup>6</sup> الوثيقة IT/GB-6/15/Inf.4.

<sup>7</sup> تركّز الخطة الاستراتيجية على تحسين تمويل صندوق تقاسم المنافع وبروزه، من خلال تعبئة الموارد، والاتصالات، والترويج ووضع العلامات التجارية للمعاهدة وتعزيز وجودها في الإعلام.

<sup>8</sup> <http://www.planttreaty.org/content/resolution-22013-implementation-funding-strategy-international-treaty>

<sup>9</sup> القرار 2013/2، الجزء الأول.

<sup>10</sup> القرار 2013/2، الجزء الرابع.

## ثانياً- التطورات في مجال السياسات منذ انعقاد الدورة الخامسة للجهاز الرئاسي

9- طلب الجهاز الرئاسي في دورته الخامسة إلى مكتب الدورة السادسة للجهاز الرئاسي توجيه عملية إعداد برنامج عمل متعدد السنوات من جانب الأمانة. وقد أُتيح مشروع هذا البرنامج إلى الجهاز الرئاسي للنظر فيه واعتماده<sup>11</sup>، ويتضمن حكماً ينصّ على أن يجري الجهاز الرئاسي في دورته السابعة استعراضاً لاستراتيجية التمويل. وتنصّ على أن "الجهاز الرئاسي سوف يستعرض استراتيجية التمويل، بما فيها الملاحق، مرةً كل دورتين عاديتين أو عند الضرورة"<sup>12</sup>. غير أن الجهاز الرئاسي لم يستعرض الاستراتيجية منذ اعتمادها في اجتماعه الأول، بل أجرى فقط حتى الآن استعراضاً للمرفق 3 لاستراتيجية التمويل حين اعتمد الإجراءات التشغيلية المراجعة لاستخدام الموارد الواقعة تحت سيطرة الجهاز الرئاسي مباشرة<sup>13</sup>.

10- بادر الجهاز الرئاسي إلى تفويض سلطة تنفيذ دورة المشاريع خلال فترة السنتين إلى المكتب<sup>14</sup>. وفي دورته الأخيرة، قرّر إطلاق النداء الثالث لتقديم مقترحات صندوق تقاسم المنافع. وكما يرد تفصيله في وثيقة المعلومات IT/GB-6/15/Inf.4، وافق مكتب الدورة السادسة للجهاز الرئاسي على حافظة المشاريع التي من المفترض أن تمولها دورة التمويل الثالثة للصندوق في مارس/آذار 2015 بقيمة 10.1 مليون دولار أمريكي. وقد تلقى المكتب تحديثات منتظمة بشأن تنفيذ دورة المشاريع الثانية، التي يتمّ الآن اختتامها بإعداد تقرير موجز وإجراء التقييم المستقل لحافظة المشاريع الثانية.

11- كذلك، تلقى المكتب تحديثات منتظمة بشأن توقعات الجهات المانحة ومساهمات طوعية لدعم دورة التمويل الرابعة لصندوق تقاسم المنافع. وخلال فترة السنتين، تلقت الأمانة مساهمات من إندونيسيا، وإيطاليا، والنمسا، والنرويج، والسويد للجولة الرابعة من دورة المشاريع بقيمة إجمالية بلغت 954 000 دولار أمريكي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أعلنت رابطة البذور الأوروبية عن نيتها تقديم مساهمة طوعية في صندوق تقاسم المنافع<sup>15</sup>، ومن المتوقع أن يتمّ الإعلان الرسمي عنها خلال الدورة السادسة للجهاز الرئاسي.

12- تلقت مجموعة العمل أيضاً معلومات عن حالة الأموال التي من المحتمل أن تكون متوفرة للجولة الرابعة من دورة المشاريع. وخلال اجتماعها الرابع، استرعت مجموعة العمل انتباه الجهاز الرئاسي إلى أن الإيرادات المعروفة حالياً لصندوق تقاسم المنافع لا تتناسب أبداً للحفاظ على المستويات الحالية في الدورة الرابعة المقبلة للمشاريع. وبناءً على ذلك، أوصت بأن يدعو الجهاز الرئاسي الأطراف المتعاقدة إلى المساهمة مالياً في صندوق تقاسم المنافع على أساس مخصص ومؤقت، للأعوام 2015-2017، سعياً إلى الحفاظ على الزخم في مجال إعادة تشكيل النظام المتعدد الأطراف.

<sup>11</sup> الوثيقة IT/GB-6/15/22.

<sup>12</sup> استراتيجية تمويل لتنفيذ المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، الجزء التاسع- استعراض، الفقرة 16، الوثيقة IT/GB-1/06/Report، المرفق 1، و/أو.

<sup>13</sup> القرار 2013/2، الفقرة 11.

<sup>14</sup> القرار 2013/2، الملحق الأول، الإجراءات التشغيلية المراجعة لاستخدام الموارد الواقعة تحت سيطرة الجهاز الرئاسي مباشرة.

<sup>15</sup> <http://www.euroseeds.org/european-seed-sector-supports-fao-treaty-plant-genetic-resources-food-and-agriculture>

13- وشكلت مجموعة العمل الهيئة الرئيسية في الفترة الفاصلة بين الدورات التي قدمت توصيات إلى الجهاز الرئاسي خلال فترة السنتين بشأن استراتيجية التمويل<sup>16</sup>. ولم تحدّد مجموعة العمل فحسب المهمات المقترحة لمزيد من العمل بهدف تعزيز النظام المتعدد الأطراف، بل أوصت أيضاً:

"عملية إضافية من أجل معالجة شواغل حالية تتعلق بمكونات هيكلية أخرى خاصة بالمعاهدة مثل: استراتيجية التمويل، [...] وسيدعم النهوض بهذه المكونات تعزيز النظام المتعدد الأطراف. وسيستلزم هذا الأمر اتخاذ قرارات واسعة النطاق من قبل الجهاز الرئاسي، يمكن على أساسها تطوير آليات جديدة بصورة أكثر اكتمالاً"<sup>17</sup>.

14- وتحيط مجموعة العمل علماً،

"بأنه حسبما تنص عليه استراتيجية التمويل التي اعتمدها الجهاز الرئاسي، فإن الموارد الخاضعة لسيطرتها المباشرة - وهي صندوق تقاسم المنافع - تشمل كلا من الإيرادات القائمة على المستخدم ومساهمات الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة، وتوصي بمعالجة كل هذه المصادر معاً في حزمة من التدابير التي ستعد كي ينظر فيها الجهاز الرئاسي ويتخذ قرارات بشأنها، تراعي أنّ صندوق تقاسم المنافع يشكل جزءاً من استراتيجية تمويل المعاهدة الأوسع نطاقاً"<sup>18</sup>.

15- لذا قدمت مجموعة العمل توصيات ملموسة إلى الجهاز الرئاسي إزاء تعزيز سير استراتيجية تمويل المعاهدة، بما في ذلك المهمتين (هـ) و(و) من العمل الإضافي المقترح:

د- استكشاف اقتراح بشأن إعداد آلية خاصة بمساهمات الأطراف المتعاقدة سيكفل إيرادات مستدامة وقابلة للتنبؤ لصندوق تقاسم المنافع والعناصر الأخرى المتعلقة باستراتيجية التمويل، مثل تعديل في استراتيجية التمويل.

هـ- اقتراح هدف لإيرادات صندوق تقاسم المنافع لفترة 2018-2023 يكون ذا مغزى وواقعية، مع الإقرار بأن الآراء المتعلقة بطريقة بلوغ الهدف ما زالت متباينة. وينبغي أن يستند الهدف إلى عوامل من قبيل: المبالغ الحالية اللازمة لدورة المشروع، مما يتيح نمواً تدريجياً، في كل دورة؛ وتحليلاً للاحتياجات يراعي مصادر المعلومات مثل خطة العمل العالمية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الصادرة عن المنظمة.

و- استكشاف توحيد استراتيجية الاستثمار الطويلة الأجل لصندوق تقاسم المنافع<sup>19</sup>.

<sup>16</sup> تستخرج الفقرات التالية التوصيات الرئيسية التي قدمت مجموعة العمل إلى الجهاز الرئاسي بشأن استراتيجية التمويل، كما ترد في تقرير الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة لتعزيز عمل النظام المتعدد الأطراف. والتقرير الكامل متاح للجهاز الرئاسي في دورته السادسة من خلال الوثيقة IT/GB-6/15/6، التي تعطي المعلومات الكاملة عن الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها مجموعة العمل في اجتماعها الثالث.

<sup>17</sup> الوثيقة IT/OWG-EMLS-3/15/Report، الفقرة 21.

<sup>18</sup> الوثيقة IT/OWG-EMLS-3/15/Report، الفقرة 20.

<sup>19</sup> الوثيقة IT/OWG-EMLS-3/15/Report. انظر الإطار. مهام مقترحة لمزيد من العمل على الصفحتين 4-5.

16- وفي سياق حشد دعم الجهات المانحة لأنشطة يتم الاضطلاع بها في إطار صندوق تقاسم المنافع، توصي مجموعة العمل "الجهاز الرئاسي بإعادة النظر في الترتيبات الحالية للمشاريع المنفذة في إطار صندوق تقاسم المنافع، وذلك بتعزيز النهج البرنامجي، سعياً إلى جعل مؤازرة الصندوق المذكور أكثر جاذبية بواسطة:

- 1- إتاحة استشراف أكبر لمانحين محتملين، في ما يتعلق بالأنشطة المخطط لها والنتائج والآثار المستهدفة تحقيقها في مشاريع مقترحة، بهدف تمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إسهاماتهم الممكنة؛
- 2- تحسين الاتساق المواضيعي بين فرادى المشاريع ودورات المشاريع؛
- 3- رسم استراتيجية استثمار طويلة الأجل، مع وضع الأهداف والنتائج؛
- 4- تعزيز التآزر بين صندوق تقاسم المنافع واستراتيجية التمويل التي يشكل هذا الصندوق المذكور جزءاً منها؛
- 5- النظر في إمكانية إنشاء مجلس للمانحين، أو هيئة مشابهة أخرى، ومدى استصوابه بغرض تنفيذ المعاهدة<sup>20</sup>.

17- وفي يناير/كانون الثاني 2015، نظم المكتب الاتحادي السويسري للزراعة حلقة عمل متعددة الأطراف حول استراتيجية استثمار لصندوق تقاسم المنافع. وهدفت حلقة العمل إلى التفكير في خيارات استراتيجية مجددة بشأن الطريقة التي ينبغي لصندوق تقاسم المنافع أن يستثمر من خلالها الأموال المجمعة من خلال آليات المعاهدة. وبناءً على طلب سويسرا، إن تقرير حلقة العمل متاح للجهاز الرئاسي<sup>21</sup>، في دورته الحالية، بوصفها مساهمة قيّمة محتملة على صعيد الدراسة والتوجيهات في ما يخص تنفيذ استراتيجية التمويل.

### ثالثاً- تخطيط العمل الواجب القيام به خلال فترة السنتين 2016-2017

18- تم إعداد مشروع القرار 2015/2 بعنوان تنفيذ استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية، كما ورد في المرفق بالاستناد إلى التطورات الحاصلة خلال فترة السنتين، وبخاصة التوصيات المقدمة من مجموعة العمل.

19- لا يتناول مشروع القرار العمليات الجارية في صندوق تقاسم المنافع، سيما أن الجهاز الرئاسي قد وضع الإجراءات الضرورية بما يتيح تنفيذ دورة المشاريع الثالثة في الصندوق وافتتاح الجولة الرابعة من دورة المشاريع حالما يصبح التمويل متوفراً.

20- ثمة مسألتان رئيسيتان تنشآن من الفترة الفاصلة بين الدورات والتي تُطلب توجيهات الجهاز الرئاسي بشأنهما: (1) استعراض استراتيجية التمويل، (2) التدابير في الأجل القصير للسماح بحشد الموارد لصندوق تقاسم المنافع.

<sup>20</sup> الوثيقة IT/OWG-EMLS-3/15/Report، الفقرة 23.

<sup>21</sup> الوثيقة IT/GB-6/15/Inf.13، تقرير حلقة عمل متعددة الأطراف من تنظيم سويسرا: المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة: أي استراتيجية استثمار لصندوق تقاسم المنافع؟

21- *استعراض استراتيجية التمويل*: تنبثق العناصر الرئيسية لهذا الاستعراض المقترحة في مشروع القرار عن توصيات مجموعات العمل الواردة أعلاه، وسوف تشكل سلسلة من التدابير لتعزيز استراتيجية التمويل. وهي تُعتبر أيضاً داعمةً لتعزيز النظام المتعدد الأطراف، فتشكل بالتالي جزءاً لا يتجزأ من حزمة التعزيز.

22- سوف تكون عملية الإعداد لاستعراض استراتيجية التمويل من قبل الجهاز الرئاسي معقدة، وسوف تستلزم الخبرة الضرورية في مجال آليات التمويل، وبخاصة على المستوى المتعدد الأطراف. وسوف تنكب مجموعة العمل على جدول أعمال مثقل خلال فترة السنتين القادمة، ما يتطلب خبرة قانونية وسياساتية ملموسة جداً. وقد أُتيحت في الماضي للجهاز الرئاسي خبرة حول استراتيجية التمويل من خلال اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل. وهذه اللجنة الاستشارية التي كان لها ممثلان في كل مجموعة إقليمية وكانت ناشطة طيلة ثماني سنوات، اضطلعت بمسؤولية إعداد الملاحق الأربعة لاستراتيجية التمويل ومشروع الخطة الاستراتيجية لينظر فيها الجهاز الرئاسي.

23- لذا، يتضمن مشروع القرار اختصاصات عمل اللجنة الاستشارية خلال فترة السنتين المقبلة، إضافة إلى طلب موجه إلى المجموعات الإقليمية لتسمية الخبراء المناسبين. وفي الوقت ذاته، يتناول ضرورة إقامة روابط وتعاون بين اللجنة ومجموعة العمل لتعزيز النظام المتعدد الأطراف. وخلال فترة السنتين المقبلة، سوف تطوّر مجموعة العمل نظام الاشتراك على نحو أكبر، وسوف تضع تدابير أخرى لتعزيز إيرادات الصندوق المرتكزة على المستخدمين، كما يجري تفصيله في مشروع القرار 2015/1. وينص مشروع القرار هذا على ضرورة أن تضع مجموعة العمل آلية لمساهمات الأطراف المتعاقدة بما يتيح تأمين إيرادات مستدامة وقابلة للتنبؤ لصندوق تقاسم المنافع. كذلك، ينبغي ضمان التفاعل بين الهيئتين العاملتين في الفترة الفاصلة بين الدورات.

24- *تدابير في الأجل القصير للسماح بتعبئة الموارد لصندوق تقاسم المنافع*: قد يرغب الجهاز الرئاسي في الاستفادة من المساهمات الواردة خلال فترة السنتين، والتخطيط لتدابير في الأجل القصير بما يتيح حشد الموارد، وحث الأطراف المتعاقدة وجهات مانحة أخرى إلى دعم عملية إطلاق دورة المشاريع الرابعة في صندوق تقاسم المنافع خلال فترة السنتين المقبلة.

#### رابعاً- التوجيهات المطلوبة

25- إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى استعراض مشروع القرار 2015/2 الوارد في مرفق هذه الوثيقة واعتماده. وكما ورد وصفه أعلاه، لقد وُضع بناءً على توصيات مجموعة العمل، كما ينبغي تنسيق العمل المقترح لفترة السنتين المقبلة مع العمل المتصل بتعزيز النظام المتعدد الأطراف. ونظراً لهذه المعلومات الأساسية، قد يرغب الجهاز الرئاسي في طلب دعم مجموعة العمل لدى النظر في مشروع القرار.

- 26- سوف تعقد مجموعة العمل اجتماعها الرابع بدءاً من يوم الجمعة 2 أكتوبر/تشرين الأول، من أجل إحراز مزيد من التقدم باتجاه وضع مجموعة من التدابير لينظر فيها الجهاز الرئاسي ويتخذ قراراً بشأنها<sup>23</sup>.
- 27- وسوف يقدم الرئيسان المشاركان لمجموعة العمل تقريرهما إلى الجهاز الرئاسي بموجب البند 8 من جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجهاز الرئاسي، التي من المقرر عقدها مبدئياً يوم الاثنين 5 أكتوبر/تشرين الأول في فترة بعد الظهر.
- 28- ينوي الرئيسان المشاركان، رهناً بتأكيد الجهاز الرئاسي، لدى تقديم البند 8 من جدول الأعمال، إدراج مقترح بأن تستأنف مجموعة العمل اجتماعها الرابع خلال دورة الجهاز الرئاسي بما يسمح إحراز تقدم في هذا العمل مساء 5 و6 أكتوبر/تشرين الأول، وربما 7 أكتوبر/تشرين الأول، للوصول إلى نتيجة إيجابية في نهاية الدورة السادسة للجهاز الرئاسي، بما في ذلك اعتماد مشروع القرار 2015/2 ومشروع القرار 2015/1.

<sup>23</sup> لمزيد من المعلومات الأساسية، يرجى الرجوع إلى الوثيقة IT/GB-6/15/6، تقرير عن عمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة والمعنية بتعزيز سير النظام المتعدد الأطراف خلال فترة السنتين 2014-2015.



## المرفق

### مشروع القرار 2015/2 تنفيذ استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية

إن الجهاز الرئاسي،

وإن يستذكر المواد 2-13 و 3-13 و 18 و 19-3 (و) من المعاهدة الدولية؛

وإن يستذكر القرارات السابقة بشأن تنفيذ استراتيجية التمويل؛

وإن يستذكر أنه، في دورته الخامسة، أشار بقلق إلى النقص الكبير والمتراكم في تمويل صندوق تقاسم المنافع بالنسبة إلى الهدف الذي حدده الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة، للفترة بين يوليو/تموز 2009 وديسمبر/كانون الأول 2014؛

وإن يستذكر القرار 2013/2 الذي قرر بموجبه إنشاء مجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز عمل سير النظام المتعدد الأطراف ("مجموعة العمل")؛

وإن نظري في تقرير اجتماعات مجموعة العمل، واستمع إلى تقرير الرئيسين المشاركين؛

#### الجزء الأول: استعراض استراتيجية التمويل

- 1- يقرّ بأنه لا يمكن معالجة مسألة تعزيز النظام المتعدد الأطراف على حدة، إنما يتطلب تعزيز آليات أخرى في المعاهدة الدولية، وبخاصة استراتيجية التمويل؛
- 2- يقرّ بأن استراتيجية تمويل فعالة هي أساسية لتنفيذ المعاهدة بحيث يمكن استعراضها على نحو منتظم من خلال برنامج العمل المتعدد السنوات للجهاز الرئاسي؛
- 3- يتفق على أنه سوف يُجري، في دورته السابعة، استعراضاً لاستراتيجية التمويل، بهدف تعزيز عملها، وتوفير قاعدة لهذا الاستعراض، يقرّر دعوة اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل إلى الاجتماع مجدداً في فترة السنتين 2016-2017، على أن تكون لها الاختصاصات التالية:

- أ- وضع هدف تمويل لصندوق تقاسم المنافع للفترة 2018-2023، مع الأخذ في الاعتبار تحليل للحاجات على أساس مصادر معلومات مثل خطة العمل العالمية الثانية للأغذية والزراعة؛
- ب- وضع تدابير لتعزيز النهج البرامجي لصندوق تقاسم المنافع، بحيث تكون عمليات الصندوق أكثر جاذبية وقابلية للتنبؤ بالنسبة إلى جهات مانحة ومتلقية محتملة، بما في ذلك:
  - (1) تحسين الاتساق المواضيعي بين المشاريع الفردية، وطوال دورات المشاريع، بما في ذلك من خلال إعادة النظر في الترتيبات الحالية لتنفيذ المشاريع؛
  - (2) وضع استراتيجية استثمار طويلة الأجل لصندوق تقاسم المنافع، تتضمن أهدافاً ونتائج؛

- (3) تعزيز التآزر بين صندوق تقاسم المنافع واستراتيجية التمويل التي تشكل جزءاً منه؛  
 (4) النظر في إمكانية إنشاء مجلس للمانحين، أو هيئة مشابهة أخرى، ومدى استصوابه بغرض تنفيذ المعاهدة.

- ج- وضع تدابير أخرى لتعزيز تنفيذ استراتيجية التمويل العامة، بما في ذلك لضمان الاستدامة وقابلية التنبؤ في توفير موارد مالية للعناصر الواردة في استراتيجية التمويل، غير صندوق تقاسم المنافع؛  
 د- إسداء المشورة بشأن جهود تعبئة الموارد خلال فترة السنتين، وبخاصة لتعزيز التعاون مع المساعدة الإنمائية الرسمية؛

4- **تشدد على** أهمية أن تضمّ لجنة الممثلين الرفيعة المستوى لوزراء الأطراف المتعاقدة خبراء يتولون مسؤوليات في ميزانيات المساعدات الإنمائية الخارجية، أي وزارات الشؤون الخارجية أو وزارات التعاون الإنمائي، **ويطلب** من المجموعات الإقليمية أن تأخذ هذا الأمر في الاعتبار من خلال تسمية ممثليها الإقليميين الاثنتين في اللجنة، بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، من خلال مكتب الدورة السابعة للجهاز الرئاسي؛

5- **يحيط علماً** بأن مجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز عمل النظام المتعدد الأطراف، وفقاً للولاية المحددة لها في القرار 2015/1، سوف تستكمل التدابير لزيادة المدفوعات المرتكزة على المستخدمين لصندوق تقاسم المنافع، واستكشاف اقتراح بشأن إعداد آلية خاصة بإسهامات الأطراف المتعاقدة سيكفل إيرادات مستدامة وقابلة للتنبؤ لصندوق تقاسم المنافع، **ويطلب** من الهيئتين تنسيق عملهما؛

#### الجزء الثاني: تدابير في الأجل القصير تسمح بتعبئة الموارد لصندوق تقاسم المنافع

6- **يؤكد على** الأهمية ذات الأولوية لمواصلة وتعزيز تعبئة الموارد لصندوق تقاسم المنافع، من أجل استدامة إيرادات فورية؛

7- **يهدد الخطة الاستراتيجية لتنفيذ صندوق تقاسم المنافع للفترة 2009-2014**، وهدفه السنوي المتمثل في بلوغ مبلغ 23 مليون دولار أمريكي على أساس مخصص لفترة السنتين 2015-2017، **ويطلب** من الأمانة تحديث الخطة الاستراتيجية لتنفيذ صندوق تقاسم المنافع للفترة 2018-2023، بما يتيح مواصلة العمل على صعيد تعبئة الموارد والاتصالات والترويج ووضع العلامات التجارية للمعاهدة وتعزيز وجودها في وسائل الإعلام، من أجل تحسين تمويل صندوق تقاسم المنافع وبروزه؛

8- **يطلب إلى** الأمين الاستمرار في إجراء أنشطة رعاية العلاقات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية، واستخدام آلية فريق المهام الرفيع المستوى لمواصلة تعبئة الأموال لصندوق تقاسم المنافع؛

9- **يرحب** بالمساهمات المالية في صندوق تقاسم المنافع الواردة من إندونيسيا، وإيطاليا، والنمسا، والنرويج، والسويد خلال فترة السنتين 2014-2015 دعماً للجولة الرابعة من دورة المشاريع في صندوق تقاسم المنافع؛

- 10-** يدعو الأطراف المتعاقدة وغيرها من الجهات المانحة بصورة عاجلة إلى تقديم مساهمات استثنائية، للسماح بإطلاق دورة المشاريع الرابعة الخاصة بصندوق تقاسم المنافع لمبلغ هو على الأقل [10 ملايين دولار أمريكي، وكان مستوى التمويل في دورة المشاريع الثالثة]، إذ سوف تدعم الحفاظ على الزخم لتعزيز النظام المتعدد الأطراف؛
- 11-** يدعو الأطراف المتعاقدة إلى النظر في إمكانية تقديم مساهمات، في إطار هذا المبلغ المستهدف، وبمستوى يأخذ في الاعتبار مساهماتهم الإشارية الطوعية في الميزانية الإدارية الأساسية للمعاهدة؛
- 12-** يطلب من مكتب الدورة السابعة للجهاز الرئاسي تلقي تحديثات منتظمة بشأن توقعات الجهات المانحة، والنظر في تدابير بحث تكون دورة المشاريع الرابعة أكثر جاذبية بالنسبة إلى الجهات المانحة، بما في ذلك تقديم مساهمات، لدى تأكيد المكتب، مع التركيز على أولويات إقليمية أو محصلية؛
- 13-** يرحب بالمساهمات التي تقدمها رابطة البذور الأوروبية لصندوق تقاسم المنافع كمساهمة أولى في رابطة قطاع البذور، ويناشد آخرين في قطاع البذور راغبين في تعزيز النظام المتعدد الأطراف أن يقدموا مساهمات مماثلة؛
- 14-** يدعو أعضاء الرابطة الوطنية لقطاع البذور إلى العمل مع الحكومات الوطنية لتقديم مساهمات مشتركة في دورة المشاريع الرابعة في صندوق تقاسم المنافع.